ماذا عن التأمين بعد رفع أسعار الأدوية؟

محمد لـ«الوطن»: عقود التأمين ملتزمة بتغطياتها لكن لابد للتعرفات الطبية مجاراة تكاليف مزودي الخدمة

عبد الهادي شباط

أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد حول أثر ارتفاع أسعار الأدوية أن عقود التأمين ملتزمة بتغطيتها وفق أسعار الأدوية التي تصدرها وزارة الصحة وأنه يتم العمل على الكثير من الإجراءات المتتالية للتكيف وخلق توليفات للحفاظ على خدمة التأمين الصحي وخاصة أن مزودي الخدمة «أطباء – صيادلة – مخابر... الخ» لا يمكنهم الاستمرار بحال كانت التعرفات التي يحصلون عليها أقل من تكاليفهم وعليه لا بد من مقاربة التعرفة الطبية مع تكاليف مزودي الخدمات الطبية بما يضمن استقرار شبكة التأمين الصحي، مؤكداً أنه تم خلال الفترة الماضية اتخاذ العديد من الإجراءات التي أسهمت في استقرار هذه الشبكة والحفاظ على مزودي الخدمة ومنها تسديد مستحقاتهم خلال مدة ٢٠ يوماً من نهاية المطالبات.

وبين محمد أن من أثر التضخم في الأسعار (الأدوية) سرعة نفاد الحد المالي للبطاقة حيث تعمل شركات التأمين على تقييم كلف تغطياتها بناء على عدد الزيارات والتغطيات المتاحة لحامل البطاقة وأنه سمح لشركات التأمين في مجال التأمين الصحي تعديل تعرفاتها الطبية (لمختلف الخدمات الطبية) لعقود التأمين الخاصة بغض النظر عن التعرفة الطبية النافذة لعقود التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري بهدف تحقيق توازن لمزودي الخدمة الطبية ولو بشكل مؤقت.

وقال محمد: إنه تم اتخاذ إجراءات كثيرة وشديدة لضبط ملف سوء الاستخدام لضبط الموارد والتي هي بالأصل محدودة وتوظيف الوفر لمصلحة العمليات الجراحية وأدوية الأمراض المزمنة وأن كلفة قسط عقد التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري بحدود ٧٠ ألف ليرة يتحمل المؤمن ٤٥ ألفاً منها مقابل تحمل الحكومة لباقي الكلفة من القسط.

وأشار مجدداً إلى مزايا انضمام المشافي العسكرية إلى منظومة التأمين الصحي، بالعمليات الجراحية والتحاليل المخبرية وغيرها من دون أن يتحمل الموظف أي مبالغ مالية، بعكس الوضع خارجها.

ونشرت هيئة الإشراف على التأمين عبرت صفحتها الخاصة أنه منذ بداية عام ٢٠٢٢ حصلت ارتفاعات كبيرة ومتتالية في تكلفة مختلف الخدمات الطبية وبشكل خاص الأدوية، حيث كان أكبرها في الشهر الأول من عام ٢٠٢٣ بنسبة وسطية ٧٠ بالمئة، وآخرها بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٨ بنسبة وسطية ٥٠ بالمئة.

إن هذه الارتفاعات مثّلت وتُمثل ضغطاً كبيراً على عقود التأمين الصحي (الخاص والعام)، إذ تضطر شركات التأمين إلى رفع أقساط (بدلات) التأمين لمواكبة ذلك، وتخفيف خسائرها، واستمرار ذات الخدمات وجودتها.

محلياً وعالمياً تتحسب شركات التأمين عادةً لمثل هذه الاحتمالات منذ لحظة اكتتاب وإصدار عقود التأمين، إلا أنه يحدث أحياناً أن يكون التضخم فوق المتوقع، الأمر الذي يضع شركات التأمين في خطر الوقوع بالخسائر، وبالتالي خطر التأثير على جودة الخدمة التأمينية المُقدمة.

مبدئياً، وبالعودة إلى واقعنا المحلي، ما زالت عقود التأمين الصحي الخاص (لغير موظفي الدولة) لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركات التأمين الخاصة، ضمن دائرة قدرتها على الاستمرار بتقديم الخدمة بجودتها المُعتادة رغم صعوبة مواكبة التضخم الهائل في مختلف الكلف الطبية، حيث تم إدارة الموضوع بشكلٍ جيد من الهيئة وشركات التأمين وشركات إدارة نفقات التأمين الصحي، وذلك باتخاذ الكثير من الإجراءات المتتالية والمتوازية، مع وجود مرونة مقبولة لرفع الأقساط مواكبة لارتفاع تكاليف الخدمة الطبية.

أمّا الملف الأكثر تعقيداً فهو تأمين موظفي الدولة (التأمين الصحي الإداري) إذ إن استمرار تقديم نفس الخدمة وبالجودة ذاتها مع تثبيت قسط التأمين السنوي عند ٧٠ ألف ليرة منذ ٢٠٢٢/١/١ هو أمر يجعل الموضوع أكثر صعوبة وتعقيداً، مع موجات التضخم المتتالية.

وقد عملت الهيئة والمؤسسة خلال هذين العامين، على تحقيق هذه المعادلة الصعبة، بمرونة ودقة وقرارات عدّة أصدرها مجلس إدارة الهيئة، كفلت استمرار ذلك.

إلا أن ما حصل من ارتفاع كبير في الكلف الطبية خلال الشهرين الماضيين يُلزمنا ببذل مزيد من الجهود، لاستيعاب هذا التضخم، والحفاظ على جودة هذه الخدمة واستمرار تقديمها، وهو أمر لا خيار آخر فيه، بالتوازي مع حماية المؤسسة من خسائر إضافية في هذا العقد.

بذات الوقت الذي نعمل فيه باستمرار لزيادة عدد المؤمنين، إذ إن جوهر تحقيق التأمين لغاياته هو تأمين أكبر شريحة من المواطنين بما يخفف العبء عن الجميع، من خلال تعزيز مبدأ التكافل بينهم، عدا أن التأمين هو الحل المثالي لتخفيف عبء تكاليف المرض عن المواطنين.

الكرة بملعب تجار البن

المركزي يخرج البن من المنصة وتوقعات بانخفاض أسعاره ٣٥ بالمئة

الوطن

عدل مصرف سورية المركزي بناء على توصية اللجنة الاقتصادية القائمة الثانية المرفقة بالقرار رقم ٩٧٠/ل. إ تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧، (قائمة المواد غير المدرجة ضمن أولويات التمويل) لجهة شطب مادتي (البن غير المحمص- صفائح ولفائف الحديد) منها، وإخراجهما من نطاق تطبيق القرار المذكور.

وتعتمد البنود الجمركية الواردة ضمن القائمتين المرفقتين بهذا القرار، كبديل من البنود الجمركية الواردة ضمن القائمتين بالقرار ٩٧٠/ل. إ تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧ وتعديلاته، مع إضافة بنود جمركية على القائمتين المرفقتين بالقرار دون تعديل بالمواد المشمولة بهما وذلك بالاعتماد على آخر تصنيف من المديرية العامة للجمارك.

وبالنسبة للبنود الجمركية المضافة بموجب هذا القرار والتي صدرت بوالص شحن مستورداتها قبل تاريخ نفاذ هذا القرار، فهي مستثناة من نطاق تطبيق القرار ٩٧٠/ل. إ تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧، وتبقى خاضعة لأحكام القرار ١٨١٤/ل. إ تاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥ وتعديلاته، والأنظمة النافذة ذات الصلة، حيث يُمكن تخليصها عبر الأمانات الجمركية دون الحاجة إلى تقديم كتاب الموافقة على تخليص البضاعة الصادر عن مصرف سورية المركزي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس قطاع الصناعات الغذائية في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعجي أن التعديل الذي أقره المركزي أخرج مادتي البن غير المحمص وصفائح ولفائف الحديد من التمويل (القائمة الأولى والثانية) للقرار ٩٧٠ الذي حل بدلاً من المنصة وبين أن هذا الإجراء لن يحدث أثراً في الأسعار أو وفرة المادة.

بينما أوضح صناعي آخر في الغرفة لـ«الوطن» أنه من حيث الشكل يسمح الخروج من قائمة التمويل عبر القرار ٩٧٠ بانخفاض التكاليف لحدود ٣٥ بالمئة وهو ما حدث مع بعض المواد التي خرج تمويلها من القرار المذكور مثل بعض الأقمشة التي انخفض سعرها بعد خروجها من قائمة التمويل للقرار ٩٧٠ لحدود ٣٠ بالمئة و٣٠-٤٠ بالمئة مثل بعض المواد الأولية الداخلة في بعض الصناعات الكيميائية (المنظفات بودرة الغسيل والشامبوات).

لكنه اعتبر أن المشكلة التي تواجه أصحاب الصناعات والتجار الذين يعتمدون على التمويل من خارج القرار ٩٧٠ هي المساءلة بعد الاستيراد عن مصدر التمويل والقطع الأجنبي والثبوتيات التي تدعم تصريحاتهم وهو ما يسبب حالة قلق لدى العديد من العاملين في قطاع الأعمال والاستيراد ويدفع بهم للإحجام عن الاستيراد وإيقاف نشاطهم الاقتصادي وبحال اتسعت هذه الظاهرة سنكون أمام نقص في المواد في السوق المحلية وارتفاع للأسعار.

> مشكلة التمويل خارج الـ٩٧٠ المساءلة بعد الاستيراد عن مصدر القطع الأجنبي

سيارات الطعام.. هل تنصفها القوانين أم تقضي عليها؟

أصحاب مشاريع لـ«الوطن»: مرابحها أكثر من تكاليفها وحصر عملنا بساحات مخصصة سيدفعنا للإغلاق

نوار هيفا

نقلات بسيطة، مرابح جيدة، حرية تحرك، إقبال كبير، هذه هي الـ«وصفة» الأمثلة لدى كل من يريد القيام بمشروع، لكنها لا تتحقق للمشاريع الكبيرة والمتوسطة، بل للصغيرة والصغيرة جداً، وآخرها كان سيارات الطعام، لكن هل ستتركها الجهات الحكومية بلا ضوابط؟ «الوطن» جالت على مجموعة من مشاريع المطاعم المتنقلة، فبين أصحابها أن ما دفعهم لاتخاذ السيارة مركزاً للعمل هو ارتفاع إيجارات المحال التجارية إلى أرقام خيالية، وعليه سيكون أي مشروع خاسراً، كما أن العمل المتنقل يوفر مصاريف كبيرة متعلقة بالضرائب وتجهيزات المطعم من طاولات وكراسي وغيرها.

الياس جبرة صاحب سيارة لتحضير الوجبات السريعة في أحد أحياء دمشق أكد أن العمل ضمن هذه المشاريع فيه مرابح مجزية قياساً بالتكاليف، إضافة لتوفير فرص عمل جديدة، كما أن تنقلهم ضمن شوارع دمشق يحرك رأس المال للمشروع بإيجاد أفكار تطور المشروع حسب طلبات الزبائن، فمن عربة مشروبات إلى سيارة لتحضير الوجبات السريعة، أي زيادة مرابح وأيدي عاملة بتكاليف أقل لا تتطلب سوى زيادة المنتجات المعروضة وتجهيز بسيط للسيارة.

وأوضح جبرة أن العمل في هذه المشاريع يقيك دفع فواتير الكهرباء والضرائب وباقي المصاريف الأخرى، كما أن تكاليف البدء به بسيطة مقتصرة على بعض المعدات الخاصة بالمطبخ، وحالياً تطور المشروع لخدمة التوصيل، وسبق أن خُصص يوم محدد لكل منطقة في دمشق ولاقت الفكرة رواجاً بين الزبائن.

وعن قرار محافظة دمشق حول تخصيص ساحات معينة للسيارات الجوالة بيّن أصحاب هذه المشاريع أن القرار سيكون مجحفاً بحقهم، فهي ستحصر العمل بنطاق ضيق جداً إضافة لتجمع عدد مشابه من السيارات ضمن ساحة واحدة، إذ إن مرابح العمل بهذه المشاريع تأتي من تجوالها أو وجودها بأماكن مختلفة، وفي حال كان هناك قرار فعلي بحصرها ضمن ساحات مخصصة فإن الكثير منهم سيغلقون بالتأكيد.

مدير الأملاك العامة بمحافظة دمشق حسام سفور، أوضح أن قرار منح رخص لسيارات طعام جاء لضبط بعض الحالات العشوائية المنتشرة في شوارع المحافظة، وجاء بعد ورود العديد من الطلبات إلى المحافظة، وبناءً عليه تم اقتراح الترخيص وتخصيص ساحات لتجمع هذه السيارات، وليس حالات فردية للبيع، ذلك لعدم إشغال الطرقات نظراً لضيق الشوارع في دمشق وتقادمها للازدحام.

وعن الرسوم المخصصة لهذه السيارات بيّن سفور أنه سيتم وضع رسوم شهرية مقابل خدمات النظافة اليومية أو الأسبوعية ستحدد قيمتها لاحقاً، بالإضافة إلى وضع رسم إشغال وفق القانون المالي لوحدات الإدارة المحلية المحدد بـ٣٠٠٠ ليرة سورية على المتر المربع يومياً بحيث إذا كانت مساحة الموقع ١٠ أمتار سيكون الرسم اليومي ٣٠ ألف ليرة علماً أن الرسوم سيتم تقاضيها سنوياً.

وعن باقي الضرائب والرسوم المترتبة على هذه السيارات بيّن سفور أن قانون ضريبة الدخل ألزم المديريات المالية بالتكليف الضريبي للفعاليات التجارية، وبالتالي من الممكن إضافة ضرائب مالية على أصحاب هذه السيارات، فالقانون الضريبي في سورية يقول إن كل من يمارس مهنة يقع عليه ضريبة مالية.

وكشف سفور أن عدد طلبات التراخيص المقدمة حتى الآن وصل لـ١٠٠ طلب تقريباً، كما أن عدد الساحات حالياً ست، موزعة بين (منطقة التجارة جانب حديقة التجارة، مرآب ماروتا سيتي، جزء من مرآب الجاحظ، جزء من مرآب الصوفانية، في الساحة المواجهة لحديقة تشرين، وهناك ساحة في مدينة المعارض القديمة).

> سفور لـ«الوطن»: سيتم تخصيص ساحات معينة لها وسنطالبها قريباً برسم إشغال وفق القانون المالي لوحدات الإدارة المحلية

إضبارة مشروع المزرعة الريحية.. «ذهبت مع الريح»

مستثمر لـ«الوطن»: أنتظر منذ سنة ونصف الموافقة على ترخيص إنتاج الكهرباء من الطاقة الريحية ولا جواب حتى الآن

طلال ماضي

قال المستثمر الدكتور سامر علوان وهو مدير شركة متخصصة بالطاقة البديلة في تصريح لصحيفة «الوطن» إنه يحاول منذ سنة ونصف الستة الحصول على ترخيص من وزارة الكهرباء لمزرعة ريحية باستطاعة ١٠ ميغا ولم يحصل عليه حتى الآن على الرغم من تقديم جميع الثبوتيات اللازمة ومراجعة وزارة الكهرباء أكثر من مرة، ولا تزال الإضبارة تتأم في الوزارة من دون رد سلبي أو إيجابي، وأن كل ما يريده هو الرد الصريح هل طلبه سيئال الموافقة حتى يستطيع إكمال العمل أم إنه مرفوض ليعدل عن المشروع وينقله إلى دولة أخرى؟

وتقدمت صحيفة «الوطن» بأسئلة إلى وزارة الكهرباء عبر المكتب الصحفي تسأل عن سبب تأخير الرد على ترخيص المشروع، وكان الرد بأن الإضبارة انتقلت من مكتب معاون الوزير إلى مكتب بحوث الطاقة، فسألنا في مكتب البحوث وأخبرونا أن الإضبارة لم تصل وبقيت الأسئلة بلا أجوبة.

وأوضح علوان أنه ينتظر صدور الترخيص النهائي لمباشرة العمل والمسؤولون في الوزارة يدركون جيداً أن المشروع جدي وأنه أول من ربط إنتاج الطاقة الشمسية على الشبكة المحلية في سورية، موضحاً أنه يملك ١٢ محطة للطاقة الشمسية تعمل وتزود الشبكة الحكومية بالكهرباء.

وحول جدوى الطاقة الريحية بين علوان أن هناك دراسة حددت مناطق الطاقة الريحية في سورية ومنها المنطقة الوسطى في حمص والمنطقة الجنوبية في السويداء وأطلق عليهما اسم (أمل واحد) والمنطقتان قادرتان على تأمين حاجة سورية من الكهرباء، لافتاً إلى أن تكلفة المحطة لإنتاج كل واحد كيلو ١٥٠٠ دولار أميركي، والمحطة عمرها الافتراضي ٤٠ سنة، وأشار علوان إلى أن محافظة كمحافظة السويداء مثلا بحاجة إلى ٢٠٠ ميغا، ولإنتاجها من الطاقة الريحية نحن بحاجة إلى ألف عنفة ريحية من النوع المتوسط وتكلفتها بحدود ٣٠٠ مليون دولار ويمكن تغطية جميع احتياجات المحافظة بوقت قصير في حال وجود شركة مساهمة توفر التمويل والأراضي اللازمة والجدوى الاقتصادية للمشروع مربحة جداً.

وأشار علوان إلى أن قانون الطاقة المتجددة وجد عام ٢٠١٠ وحتى اليوم لا يوجد في سورية سوى عنفتين ريحيتين، والسبب أن العنفات التي وضعت في غرب حمص من الاستطاعة الكبيرة ٣.٥ ميغا وصادفت بعض العقبات في ربط الإنتاج على الشبكة العامة.

وحول إمكانية الاستغناء عن المحطات التقليدية التي تعمل بالوقود الأحفوري بين المستثمر أن تجربة هولندا مميزة على مستوى العالم، وهي تصدر من إنتاجها ونحن في سورية لدينا دراسة تقول إن إنتاج المناطق المحددة تكفي لاحتياج سورية، وتكلفة العنفات المتوسطة والصغيرة في متناول الجميع وهي متوافقة مع الربط على الشبكة، وهناك تقنيات بجودة عالية يمكن استيرادها من الصين.

وحول تأثير وجود كبير من العنفات الريحية على البيئة ووجود الطيور وإحداث الضجيج بين علوان أن جميع هذه العقبات تم أخذها بالحسبان في الصناعات الحديثة، وهناك شفرات مراوح مزودة بحساسات من أجل تخفيف السرعة عند عبور الطيور المهاجرة، وتعمل على تخفيف الضجيج وبعض الدول كمصر وضعتها في المناطق المأهولة بالسكان.

> «الكهرباء»: الإضبارة انتقلت من معاون الوزير إلى بحوث الطاقة